رأي القدس

خطف وزراء ام خطف حكومة؟

■ اختطفت القوات الاسرائيلية ثمانية وزراء واكثر من عشرين نائبا في اطار خطتها للاطاحة بالحكومة الفلسطينية، والغاء نتائج انتخابات المجلس التشريعي بالقوة المسلحة.

فالاجتياح الاسرائيلي لقطاع غزة، وحشد آلاف الجنود ومئات الدبابات والعربات المدرعة لهذا الغرض، وضرب محطات الماء والكهرباء، كلها خطوات تصب في هذا الهدف، وما الحديث عن انقاذ الجندي الاسرائيلي الاسير الا الذريعة والغطاء.

ويأتي الصمت العربي الرسمي، خاصة من دول الجوار، مجرد تأكيد ومباركة غير معلنين لمثل هذا المخطط الاسرائيلي، لان هناك «فيتو» متفقا عليه مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي بمنع الاحزاب والجماعات الاسلامية من الوصول الى الحكم في اي دولة عربية او اسلامية.

ولم يكن من قبيل الصدفة ان يتحدث السيد عزام الاحمد، الوزير السابق، ورئيس كتلة «فتح» في المجلس التشريعي عن فراغ دستوري بعد تعطل الحكومة واعتقال ثلث اعضاء المجلس التشريعي، ويطالب رئيس السلطة محمود عباس بملء هذا الفراغ، من خلال تسليم الصلاحيات لمنظمة التحرير الفلسطينية.

مطالبة السيد الاحمد جاءت متسرعة وتفتقر الى الحصافة السياسية، وستعطي نتائج عكسية تماما، ولذلك لم يكن غريبا، ان يصفها المتحدث باسم «حماس» بانها مطالبة «انتهازية».

فالحديث عن الفراغ الدستوري في وقت تتواصل فيه الحشود الاسرائيلية لارتكاب مجزرة جديدة في قطاع غزة، ويعيش مليون ونصف المليون فلسطيني في ظلام دامس بسبب نسف محطة الكهرباء الوحيدة، ولا يجد هؤلاء الماء، ناهيك عن الحليب، لاطفاء ظمأ اطفالهم بعد تخريب محطة تنقية المياه وقطع امداداتها، هذا الحديث يعتبر استفزازاً للمشاعر الفلسطينية، فأي دستور هذا والشعب يواجه الموت والجوع والعطش والرئيس الفلسطيني حامي حماه، اي الدستور، مسجون في قطاع غزة، ولا يستطيع مغادرته الا بأمر مباشر من رئيس الوزراء ايهود اولمرت؟

الفراغ الدستوري مسألة خطيرة ولا يجب ان تستمر، ولكن في دول مستقرة تتمتع بالسيادة وتحكمها دولة المؤسسات، ويستطيع رئيسها ووزراؤها وابناء شعبها التنقل بكل حرية. ولا نعتقد ان الحد الادنى من هذه الشروط يتوفر في السلطة والاراضي المحتلة الخاضعة كليا للاحتلال الاسرائيلي.

الشعب الفلسطيني بكل فئاته يجب ان يركز على امر واحد فقط في الوقت الراهن، وهو كيفية مواجهة حرب الابادة التي تشنها الحكومة الاسرائيلية ضده، وتظهر في ابشع صورها في حصار قطاع غزة حاليا.

اسرائيل لا تريد شريكا فلسطينيا، بل تريد حربا اهلية فلسطينية، وعندما فشلت في تحقيق هذا الغرض، وعجزت عن اسقاط الحكومة المنتخبة بالحصار والتجويع، وعلى امل تأليب الشعب الفلسطيني ضدها، استخدمت الدبابات والنسف والقتل واعتقال الوزراء والنواب المنتخبين.

هذه المؤامرة الاسرائيلية ستفشل، مثلما فشلت كل المؤامرات السابقة، وربما سيعطي هذا التغول الاسرائيلي ضد شعب اعزل نتائج عكسية تماما. فالعالم بدأ يرى هذا الاستكبار وغطرسة القوة الاسرائيليين بعينيه، يرى العقوبات الجماعية في ابشع صورها. يرى كيف لا تتورع الطائرات الاسرائيلية عن نسف محطات الماء والكهرباء وقطع الوقود لالحاق اكبر قدر ممكن من الضرر والمعاناة في صفوف مدنيين ابرياء، وتحت ذريعة انقاذ جندي اسرائيلي واحد من الاسر.

هذه الممارسات الوحشية الاسرائيلية هي دليل ضعف، وتعكس حالة ارتباك، وتثبت ان المقاومة الفلسطينية بدأت تعطي ثمارها في هز اسطورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يقهر، وتكشف ضعف الاجهزة الامنية الاسرائيلية التي تقدم نفسها الى العالم على انها الاكثر خبرة في مجالات الامن، وخاصة مكافحة الارهاب.

دروس من الحالة الموريتانية

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

تخصصت ابنتي مريم ذات السبع السنوات في الأسئلة المحرجة، خاصة المتعلق منها بقضايا الدين وحكمة الله تعالى في هذا الأمر أم ذاك. وقبل أسبوع انتقلت بدون مقدمات إلى مجال السياسة حيث سألتني عمن كان يحكم السودان عندما كنت صغيراً وعما إذا كان حاكماً سيئاً أم صالحاً. لم تكن هناك صعوبة في تسمية الحاكم وإخبارها بأنه كان سيئاً بلا جدال. ولكن هذه كانت بداية المشكلة لا نهايتها.

(2)

سألتني كيف عرفت أنه كان سيئاً؟ هل قابلته؟ أجبتها بالنفي. قالت إنه كان إذن بلا شك يطوف على بيوت الناس يمارس سيئاته؟ أجبت بكلا. فكيف إذن عرفت سوء حاله إذن؟ قلت لها إن رجال الشرطة التابعين له قاموا باعتقالي لأنني خرجت في مظاهرة تحتج على سوء أفعال حكومته. (وكان بالطبع لا بد من شرح معنى «المظاهرة»، وحديث طويل عن ظروف الاعتقال ومتى وكيف أطلق سراحنا). ثم جاء السؤال المحرج الحقيقي.

(3)

«هل الحكام الذين يحكمون البلاد الآن سيئون أم خيرون؟» تساءلت. قلت لها إن إثم القوم أكبر من صلاحهم. قالت على الفور: لماذا إذن نذهب إلى بلد حكامه سيئون. قلت لها يا بنية لو أننا أعرضنا عن المقام في كل بلد حكامه سيئون لاحتجنا إلى الرحيل إلى كوكب آخر. ولكن بعض الحكام أقل سوءاً من بعضهم الآخر.

(4)

وبذكر الحكام السيئين فإن ما تحقق في موريتانيا هذا الأسبوع من الموافقة الشعبية على دستور ديمقراطي جديد لايفتح الأمل بالتقدم فقط، بل قد ينير الطريق للباحثين عن الإصلاح. فقد كشفت التجربة الموريتانية ان الإصلاح في العالم العربي لا يحتاج إلى معجزات ولا إلى قرون «يتعلم» فيها الشعب الديمقراطية من أساتذة القمع والدكتاتورية. كل ما يحتاج الأمر هو إطاحة الحكام الفاسدين والاتفاق بين القوى السياسية على قواعد تحكم إدارة السلطة وتداولها.

(5)

التجربة الموريتانية كشفت أيضاً أن أقصر الطرق إلى الإصلاح هي قيام ضباط وطنيين بإطاحة الحكام الفاسدين وتسليم السلطة للشعب عبر عملية ديمقراطية شفافة. ويكون الأمر أيسر لو أن الأجهزة الأمنية تعاونت في هذا الأمر. ذلك أن الدولة العربية في شكلها الحالي هي دولة مخابرات أولاً وأخيراً. صورياً فإن الذي يحكم قد يكون الجيش أو الحزب أو العائلة، ولكن الذي يحكم في واقع الأمر هو الفرد وأداته في ذلك أجهزة المخابرات التي تتجسس على الجيش (وعلى بعضها البعض) وتتغول على الحزب والعائلة وكل شيء آخر في حياة البلاد.

(6)

ربما يقال ان تعليق الأمل على أجهزة المخابرات لكي تقوض دولة المخابرات هو من قبل التداوي بالتي كانت هي الداء. ولكن مثل هذا التطور ليس بمستغرب، إذ أن التجربة الموريتانية لم تكن بدعاً في هذا المجال. ولعل المثال الأشهر على قيادة رجال المخابرات للإصلاح هو النموذج السوفييتي الذي تولى فيه زعيم المخابرات يوري اندروبوف (1982 ـ 1983) وخلفه ميخائيل غورباتشوف قيادة التحرك الإصلاحي. والسبب في هذا واضح، لأن رجال المخابرات هم في موقع لا تنطلي عليهم فيه أكاذيب النظام التي يروج لها حول صلاح وصلاحية النظام. ذلك أن نظام المخابرات لا يعمل إلا إذا سمح لرجال مخابراته بتحري الحقائق. ولذا فإن قادة أجهزة المخابرات هم الوحيدون المسموح لهم بالإطلاع على كل المعلومات المتاحة، وهم فوق ذلك الوحيدون المسموح لهم بالتفكير. ولهذا يكونون أول من يعلم حين تحين فترة انتهاء صلاحية النظام.

(7)

قادة المخابرات يعلمون كذلك أنهم أول من يدفع ثمن البدائل الأخرى من ثورات شعبية وانقلابات عسكرية حين يطفح الكيل. ولأن الأنظمة العربية قد انتهت فترة صلاحيتها حتى قبل هزيمة حزيران (يونيو) 1967، ناهيك عن سقوط حائط برلين وما تلاه، فإن العاقل من بادر بتحويل نفسه من ضحية محتملة إلى بطل مؤكد كما فعل فريدريك دي كليرك آخر قادة النظام العنصري في جنوب إفريقيا حينما قرأ الكتابة على الجدار كما يقول المثل الإنكليزي.

واشنطن والبربرية المعاصرة: مباركة في فلسطين.. وتواطؤ في سورية

صبحي حديدي *

■ قدّر الله ولطف، فلم يطلق الرئيس الفلسطيني محمود عباس صفة «الحقيرة» على عملية كرم سالم التي نفّذها ببراعة بطولية ناشطون من المقاومة الفلسطينية، وأسفرت عن مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين وأسر رابع. لكنّ عباس لم يستخدم الصفة ذاتها في وصف عملية «أمطار الصيف» التي تنفّذها قوّات الإحتلال الإسرائيلية ـ على نحو فاشيّ بربري همجي صريح ـ ضدّ غزّة ورفح، بل اكتفى سيادته بتوصيفها هكذا: «بمثابة عقاب جماعي» للفلسطينيين! والمرء لا يملك الإفلات من إغواء التوقف عند مفردة الـ«بمثابة» هذه، وكأنّ عباس يتردد حتى في التبنّي التامّ لصفة العقاب الجماعي في العملية الإسرائيلية، فيحيل المضمون إلى مستوى الإنابة والمثابة بدل الصراحة والفصاحة.

ولا يبزّ عباس في هذا التلفيق الركيك سوى أحد جهابذة الإعلام الرسمي السوري، تعليقاً على تحليق أربع مقاتلات إسرائيلية فوق القصر الرئاسي في اللاذقية: لم يتجاسر الصهاينة على اختراق أجواء دمشق الحصينة، ففرّوا إلى الساحل! والحال أنّ العبقري هذا تناسى، أو لعلّه بالفعل كان يجهل تماماً، أنّ الصهاينة هؤلاء ذهبوا إلى اللاذقية ليس خشية من المقاتلات السورية في أجواء دمشق، بل ببساطة لأنّ بشار الأسد كان ساعتئذ في قصر اللاذقية وليس في قصر دمشق. ومن جانب آخر، يصحّ القول إنّ الصهاينة لم يخترقوا أجواء البلد (اللاذقية أو دمشق... ما الفرق، بمعنى السيادة الوطنية؟) فحسب، بل اخترقوا أمن الرئاسة حين علموا أنه في الساعة كذا من اليوم كيت، سوف يكون الأسد في اللاذقية وليس في دمشق!

وبين العقاب الجماعي الذي يخضع له الفلسطينيون في ظلّ الإحتلال الإسرائيلي، والعقاب الجماعي الذي يخضع له السوريون على يد نظام الإستبداد والمافيا العائلية، ثمة ما يشبه الإباحية السياسية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في موقفها من حكومة «حماس» ونظام بشار الأسد في آن معاً. واشنطن تقول ضمناً إنّ حلّ قضية الجندي الإسرائيلي المخطوف كامن في دمشق حيث يقيم خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، أو تقوله صراحة كما حين يعتبر السفير الأمريكي في إسرائيل ريشارد جونز أنّ «المشكلة في دمشق، وأعتقد أن انتباه العالم يجب أن يتحول إلى العاصمة السورية».

ولكنها واشنطن ذاتها التي رضخت، وتواصل الرضوخ، لشتى الضغوط الإسرائيلية المباشرة (عن طريق رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون، وخليفته اليوم إيهود أولمرت) وغير المباشرة (عن طريق مختلف مجموعات اللوبي اليهودية ـ الصهيونية في أمريكا)، المطالبة بتخفيف الضغوط عن نظام بشار الأسد، او ممارسة ضغط رفع الكلفة وحده، أو أيّ ضغط خفيف يُبقيه بين المطرقة والسنديان، ولكنه لا يذهب بالنظام وآل النظام إلى حافة الهاوية. واشنطن تعلم، علم تل أبيب أو حتى أكثر منها، أنّ آخر أوراق النظام القابلة للمقايضة كانت ضبط الحدود السورية ـ العراقية، وأنّ الصفقة في هذه المتاجرة عُقدت بالفعل حين رضخ النظام، وقبض الثمن عشية تقرير ديتليف ميليس الثاني، والتعهد السعودي ـ المصري بضمان حسن سلوك النظام ستة أشهر أخرى.

ومن الجلي أنّ وجود أمثال خالد مشعل من قيادات «حماس»، دع جانباً أحمد جبريل وسواه من القيادات الفلسطينية المنضوية تحت راية النظام السوري، لا يشكّل عند واشنطن أيّ قلق ذي طبيعة جادّة أو عاجلة او استراتيجية تستدعي عقد صفقة مع دمشق، وذلك رغم أنّ هذا التفصيل يمنح البيت الأبيض مادّة صالحة للمماحكة اللفظية والابتزاز الديماغوجي. وبهذا المعنى، وفي الجوهر أولاً، يُقرأ تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية آدم آيرلي، حول أسف واشنطن من أنّ دمشق لا «تتصرّف بمسؤولية» في اتخاذ «إجراءات فعالة ضدّ الإرهاب». لغة دبلوماسية مهذّبة بالطبع، وما يشدّد نبرة التهذيب فيها أنّ واشنطن، مثل تل أبيب، على يقين تامّ من أنّ العناصر والكوادر والقيادات على الأرض، وليس البتة في دمشق أو بيروت، هي صانعة الخطّ السياسيّ والسياسات، والأهمّ من ذلك بالطبع أنها الوحدات المقاومة ومنفذّة العمليات النوعية، من طراز نفق كرم سالم.

والحال أنّ رجال البيت الابيض، وربما منذ برهة الاحتكاك الأبكر مع حافظ الأسد في السنوات الأولى من توليه السلطة، أدركوا طبيعة الشطرنج السياسي الذي أداره النظام السوري مع واشنطن وتل أبيب (أو حتى مع جارة مثل تركيا عبر أكراد الـ PKK وعبد الله أوجلان) من وراء استضافة هذه المنظمة أو تلك، في هذا الطور أو ذاك. كان ذلك الشطرنج يشمل المحيط الإقليمي أيضاً، العراق والدول الخليجية والأردن، فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات شخصياً. وكان ذلك الشطرنج، ويظلّ اليوم أيضاً، قائماً على قواعد لعب مكشوفة مفضوحة، رديئة إجمالاً وإنْ كانت لا تُسقط عن الشطرنج سمة اللعب ذاته، من حيث المناورة والكرّ والفرّ والخسارة والربح...

ولهذا فإنّ تحليق القاذفات الإسرائيلية فوق القصر الرئاسي في اللاذقية، حين كان الأسد مقيماً فيه تحديداً، أي في برهة منتقاة بعناية من حيث طبيعة الرسالة المشفّرة طيّ هدير الطائرات، ليس تصعيداً مع النظام السوري على أيّ وجه: لا في المستوى العسكري، ولا في السياسي، ولا حتى في مستوى المساس بالقواعد التي وضعها شارون حين قصفت الدولة العبرية موقع عين الصاحب، شمال غرب العاصمة السورية، بتاريخ 2003/10/5. لكنه تذكرة صاخبة بعض الشيء، لكي لا نقول إنها تنبيه غليظ، حول عواقب أيّ سلوك عاقّ إزاء خدمات التي أسدتها إسرائيل إلى النظام مؤخراً، بل طيلة حقبة ما بعد اغتيال رفيق الحريري، من جانب أول. والتحليق، من جانب ثان، إنذار بأنّ الخروج الجدّي عن القواعد الديماغوجية لهذا الشطرنج بالذات، سوف يقلب الرقعة رأساً على عقب!

وفي نهاية الأمر، كان الناظم لعلاقات القوّة بين نظام حافظ الأسد وإسرائيل ينطوي على أيّ نسق آخر باستثناء «حال العداء» أو «حال الحرب»، والتاريخ المعاصر يبرهن بقوّة على أمر كهذا: منذ عام 1973، حين وافق النظام على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338، واعترف عملياً وحقوقياً بأنّ الدولة العبرية جزء لا يتجزأ من تكوين المنطقة ومن نظام الشرق الأوسط السياسي والجغرافي؛ والعام 1974، إثر توقيع «اتفاقية سعسع» وإدخال نظام الفصل بين القوّات، الذي تكفّل أن لا تُطلق في هضبة الجولان طلقة واحدة تشي بانهيار السلام التعاقدي المبرم؛ والعام 1976، حين أيّد النظام قراراً لمجلس الأمن الدولي يدعو إسرائيل إلى الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة، مقابل «ضمانات حول سيادة، ووحدة أراضي، واستقلال جميع الدول في المنطقة»، و«الإعتراف بحقّ هذه الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها»؛ ثمّ العام 1980، حين اعتمد النظام مبادرة الملك فهد وخطّة الجامعة العربية التي اعترفت عملياً بحقّ إسرائيل في الوجود (رغم أنّ ذلك الإعتراف لم يرضِ الدولة العبرية آنذاك!)...

السنوات، والتواريخ اللاحقة (منذ الصمت العسكري السوري على اجتياح بيروت، إلى المشاركة في تحالف «حفر الباطن»، ثمّ مؤتمر مدريد، وحوارات شيبردزتاون بين رئيس الأركان السوري الأسبق حكمت الشهابي مع الجنرال أمنون ليفكين شاحاك وإيهود باراك، ومحادثات هذا الأخير مع فاروق الشرع في واشنطن، ولقاء جنيف بين حافظ الأسد ـ بيل كلينتون، وحوارات ماهر الأسد السريّة في العاصمة الاردنية عمّان، والمصافحة الفاتيكانية «التاريخية» بين بشار الأسد وموشيه كتساف...)، لم تكن اقلّ احتشاداً بكلّ ما يدلّ على أنّ الناظم الحقيقي هو التالي ببساطة: ثمة في إجماليّ سياسات هذا النظام، بل في طبيعته الإستبدادية العائلية المافيوزية، كلّ ما يخدم الدولة العبرية، أي كلّ ما يرضي واشنطن استطراداً!

وفي ما يخصّ الشطر الفلسطيني من الإباحية السياسية الأمريكية، أي التحريض المباشر ضدّ حكومة «حماس» الشرعية تماماً والقادمة بإرادة الشعب وبقوّة صندوق الإقتراع، فإنّ واشنطن لا تكيل بمكيال احترام الديمقراطية الفلسطينية (لكي لا نقول: امتداحها، كواحدة من أرقى التجارب الديمقراطية المعاصرة)، بل تذهب إلى المكيال الآخر الزائف الذي ينهض على شكوى وقحة من أنّ الشارع الفلسطيني جاء بحكومة لا ترضى عنها واشنطن، أو بالأحرى: لم ينتخب الحكومة التي تُرضي واشنطن! هذا، استطراداً، شعب مدان محكوم عليه بسخط واشنطن في كلّ حال، سواء أصلح مؤسساته أم أبقاها على حالها، وبقي على تشدده أم جنح إلى الإعتدال. وفي هذا المكيال يستوي مع الفلسطينيين كلّ ما يجعل منهم بشراً من لحم ودم: الجسور، ومحطات الكهرباء، والحقول، والبيارات، وشواطىء البحر، والرمال على الشواطىء!

وذات يوم غير بعيد برّر جيمس كنينغهام، كبير مندوبي الولايات المتحدة في مجلس الأمن الدولي آنذاك، لجوء واشنطن إلى استخدام حقّ النقض ضدّ مشروع قرار يدعو إلى إنشاء قوّة دولية لحماية الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، على النحو التالي: «إنه قرار يستجيب للمسرح السياسي أكثر ممّا يستجيب للواقع السياسي»، و«الولايات المتحدة تعارض هذا القرار لأنه غير متوازن وغير قابل للتنفيذ، وبالتالي ليس من الحكمة اتخاذه». المسرح الذي كان مشروع القرار يستجيب له لم يكن سوى مدن وبلدات وقرى فلسطين المحتلة، ومادّة المسرح كانت عشرات ومئات الفلسطينيين الذين سقطوا ويسقطون كلّ يوم جرّاء القبضة الدامية الدموية التي يعتمدها الإحتلال. وأمّا ديكور المسرح فقد كان الحواجز العسكرية الإسرائيلية، والخنادق العازلة بين البشر والبشر والبلدة والبلدة (والتي تذكّر جيّداً بمزيج من خنادق الصليبيين وخنادق أوشفيتز!)، والأراضي التي يتمّ تجريفها من الزرع والضرع، وجثث أشجار الزيتون واللوز والبرتقال. كلّ ذاك «المسرح» لم يشكّل في نظر المندوب الأمريكي مادّة صالحة لصناعة «واقع سياسي»... كلّ ذلك المسرح العنيف الدامي!

هل يمكن لأيّ واقع، أيّاً كانت عناصره المجسّمة البارزة النافرة دماً ودماراً، أن يُوضع في خدمة الولايات المتحدة لكي تطوي بطاقة النقض وتوافق أو في الأقلّ تمتنع عن التصويت على قرار من أيّ نوع، يحمي هذا النوع البشري الذي يُدعى «الفلسطيني»، الأعزل وليس المسلح، المرأة وليس الرجل، الطفل وليس الراشد؟ الجواب هو النفي، والنفي وحده: ليس ثمة ايّ واقع آخر، البتة، يمكن أن يجعل واشنطن لا تتفهم تماماً هذه البربرية الإسرائيلية، بدليل الطرب الأمريكي اليوم تجاه عملية «أمطار الصيف» الإسرائيلية.

ذلك لأنّ هذه العربدة في إدارة العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية على حساب الحقّ البسيط للشعوب في فلسطين كما في سورية، وعلى نقيض من القانون الأبسط الذي يحكم المجتمع الدولي، لها في البيت الأبيض فلسفتها المتكاملة. وحين أفشلت واشنطن مشروع قرار حماية الفلسطينيين، كانت في الآن ذاته تضرب عرض الحائط بتقرير وتقديرات أعضاء لجنة تقصّي الحقائق التي انتدبتها الأمم المتحدة لدراسة أوضاع البشر على الأرض، في فلسطين المحتلة. آنذاك لم يكتف عضو اللجنة، الأمريكي ريشارد فولك، بمشاطرة زملائه قسطهم من الإحباط إزاء الفيتو الأمريكي، بل ذهب أبعد حين اتهم عاصمة بلاده بـ«الفشل في أداء واجبها القانوني والأخلاقي».

... ولكن النجاح في الدعم الإباحيّ المطلق لكلّ ما تنطوي عليه ممارسات الدولة العبرية من بربرية معاصرة ضدّ الشعب الفلسطيني، والصمت شبه المطبق أو التأييد الضمني لما يرتكبه نظام الإستبداد في دمشق من جرائم بحقّ الشعب السوري.

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

هذا العراق لمن؟

حسني ابو المعالي *

■ لم تكن «دجلة الخير» عبر رحلتها الطويلة تحمل نفسا من المذهب السني، ولم يكن الفرات مهما توغل بعيدا في الجنوب العراقي شيعيا، فقد ارتوى من عذب مياههما كل العراقيين، صابئة ومسيحيين، سنة وشيعة، آثوريين وتركمان، عربا وأكرادا وغيرهم، تعايشوا حول ضفافهما منذ مئات السنين بمودة وسلام في إطار تداخل مذهبي منسجم وتوافق قومي متآخ، وترابط ديني متواشج، يجمع بينهم حب الله وحب الوطن. هذه الفسيفساء كانت دائما تشكل قوس قزح رائعا يزين بطيف ألوانه المختلفة سماء الوطن، ويحتمي في ظروف الشدة بحضنه الدافئ على امتداد مساحته الغنية بالخيرات، غربا وشرقا، شمالا وجنوبا، ذلك هو العراق الذي يكفي لتحقيق طموحات جميع العراقيين بمختلف أطيافهم على ضوء أرضية سياسية خصبة وسليمة، قوامها الانسجام والتفاهم والحوار البناء بهدف أن يقبل أحدنا الآخر في ظل نظام جديد تسوده الحرية والديموقراطية، وبعيدا عن الاحتلال.

لقد مرت سنوات عجاف على المجتمع العراقي عانت شرائحه المختلفة خلالها عذابات عصيبة لم تسلم منها طائفة دون أخرى ولا حزب دون آخر، ولا قومية دون أخرى، ذلك أن النظام السابق كان بكل بساطة «ديموقراطيا وعادلا» في قمعه الذي طال حتى أقرب الناس إليه.

وبالرغم من أن النظام قد ولى بلا رجعة إلا أنه ترك بلا شك آثاره السلبية على الإنسان العراقي الذي لم يكن أكثر حظا من ضياع وسرقة تراثه من متحف الآثار الذي حمل إرثا عراقيا وإنسانيا عمره آلاف السنين، فإذا كان التراث يمثل الماضي فإن الإنسان بحد ذاته يمثل الحاضر والمستقبل، مع العلم بأن إعادة ترميم التراث مسألة ممكنة إلى حد ما، لكن إعادة ترميم الإنسان العراقي المقهور هي المعادلة الصعبة التي تحتاج إلى وقفة جدية وجهد استثنائي من قبل جميع الأطراف المخلصة في تضميد جراحه واحتواء ما ترسب بها من سلبيات الماضي وما جلبه الاحتلال من أجل طرحها بعيدا لتفادي العدوى من أمراض التفرقة والإيغال في الأحقاد وتصفية الحسابات، كما توازيها حاجة ماسة إلى توجه ديموقراطي واع لتلافي أسباب الصراعات العرقية والطائفية والحزبية وتجاوزها وخاصة الدموية منها والتي تهدد مستقبل الوطن.

والثمن الذي يجب علينا أن ندفعه هو بمواجهة المحتل، بعيدا عن مواجهة أخوة لنا في الدين والوطن، خدمة للعراق، ورحمة بالكثيرين من الأبرياء الذين يذهبون كل يوم ضحية الجهل والتعصب على يد بعض العناصر المرتزقة من أعداء الوطن، والذين لهم مصلحة في عدم استقراره.

إن ما يطفو على السطح بين الفينة والأخرى من حالات «بؤر التوتر» المتمثلة في الاعتداء على مسجد «للسنة» هنا وآخر على حسينية «للشيعة» هناك، وحوادث القتل العمد الفردي والجماعي على أساس الهوية الطائفية ناهيك عن عمليات الاغتيالات والثارات التي طالت بعض العراقيين من مختلف الجهات والانتماءات، ما هي إلا فتائل فتن تنذر بما لا يقبل الشك بمخاطر جسيمة لا توصل إلا إلى طريق مسدود إذا ما تم التغاضي عنها، علما بأن الخلافات الداخلية ـ قومية كانت أم طائفية ـ هي أخطار توازي في حجمها خطر الاحتلال إذا لم تكن أكثر خطورة منه، والاحتلال نفسه يعتاش أساسا في الوطن على مبدأ التفرقة ليبرر تواجده، ويجب ألا تغرينا وعوده المعسولة التي لم يتحقق منها سوى تمسكه بالبقاء لفترة أطول. والإدارة الأمريكية التي تعتبر السيد شارون «جزار الانتفاضة الفلسطينية» رجل سلام لن تكون رحيمة بالشعب العراقي.

وبعيدا عن الأعداء والمحتلين، لابد أن نعترف بأننا نتحمل أيضا قسطا آخر من هذا العبء ومن هذه المحن التي تمر بشعبنا الحبيب بالمساهمة أحيانا في تعميق جراحه، من حيث لا ندري عبر ممارسات لا تنم عن مستوى عال من المسؤولية، وبهذا الصدد أجدني أتساءل على الصعيد العربي الكردي ؟

ـ ألم يكن تمسك الأخوة الكورد بكركوك باعتبارها مدينة كردية أمر يدعو إلى أزمة الثقة بين القوميتين، والوطن مازال يتخبط بدماء أبنائه بفعل التفجيرات والقصف والاحتلال ؟ علما بأن الأكراد لم يكونوا يوما ضحايا العرب كقومية وإنما ضحايا الأنظمة الفاسدة التي عانت منها شرائح المجتمع العراقي بأسره، عربه وأكراده، سنته وشيعته، أنظمة احتلت مواقعها في السلطة بطرق غير مشروعة، أما اليوم فإن الديمقراطية هي الضمانة الفعلية لطرد المحتل واسترجاع الحقوق لكل المواطنين بالسبل السلمية وبالاقتراع والحوار وبالانتخابات التي توجت باعتلاء مواطنا عراقيا من الكورد كرسي السلطة، فكانت البصرة وبغداد وكركوك والموصل وكل العراق تحت سيادته، ولم يعترض أي مواطن عربي من أية مدينة عراقية على قرار الشعب، فلماذا هذا الإصرار على كركوك من أجل أن تكون كردية؟ ولماذا لم تبق عراقية في ظل تنوع أطيافها؟

وعلى الصعيد الطائفي أتساءل أيضا. إن الله سبحانه وتعالى لم يأت لكل مذهب بكتاب، ولم يوزع المسلمين إلى مذاهب وطوائف. «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون» صدق الله العظيم. ولم يقل سبحانه وتعالى، ولا تموتن إلا وأنتم شيعة أو سنة، فلماذا لا نتمسك بما جاء به كتاب الله في قوله تعالى «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا»؟

ولماذا يختلف المسلمون من الشيعة والسنة على المناسبات والشعائر الدينية كالأعياد والصلوات والأذان وهم في وطن واحد؟ وتحت سماء واحدة ذات هلال واحد

ماذا تعني المطالبة بفيدرالية للعرب الشيعة في الجنوب وأخرى للعرب السنة في الغرب على أساس طائفي؟ ألم يكن ذلك خطوة سلبية على صعيد تقسيم العراق؟

ألا نظلم إخواننا «السنة» عندما يتهم البعض النظام السابق بانحيازه لهم، على اعتبار أن رأس النظام كان ينتمي إلى هذه الطائفة؟ علما بأن حكومته كانت تضم عناصر من كل الأطياف، ساندته ووقفت بجانبه وشاركته في القهر والظلم بملء إرادتها،! تلك هي ثقافة القمع التي قد تولد وتترعرع من رحم هذا المذهب أو ذاك، ومن رحم هذا الحزب أو ذاك، ومن رحم هذه القومية أو تلك، حسب النشأة الموشومة بمركبات النقص. إن الكثير من القنوات العربية ـ وللأسف ـ قد ساهمت بشكل مقصود وسمج في ترويج الصراع الطائفي في العراق على أساس سنة وشيعة، إن جل المجتمعات تحول متناقضاتها إلى مصدر للحركة بهدف البناء والنماء، خصوصا عندما يتم الاتفاق على صيرورتها بوعي مشترك إلى ما يخدم مصالح جميع الأطراف، أملا في الوصول إلى حياة أفضل، فلماذا لا نستثمر ما نتمتع به من هذا التنوع والاختلاف بشكل ايجابي ليصبح سببا للائتلاف لا سببا للخلاف؟ وفي هذا السياق تحضرني قاعدة لونية في مجال التشكيل تدعى ـ بألوان التكامل ـ تتحدث عن ثنائية تحيلنا أول وهلة إلى أننا أمام عنصرين مختلفين من الألوان ثم نكتشف بأن أحدهما يكمل الآخر باعتبارهما ضدين متحابين، ومهما اختلفا فهما عاشقان في عين المتلقي. وكذلك في الموسيقى نجد ان أكثرها إبداعا وأجملها تلك التي تعتمد على الاختلاف في الأنغام والتعدد في الإيقاعات، وعليه فإن هذه القاعدة تجرنا إلى أن الطبيعة قائمة على مجموعة من النقائض تؤكد بأن سر جمالها يكمن في اختلافها، كالظل والضوء، واختلاف الليل والنهار، يولج النهار في الليل ويولج الليل في النهار «و خلقناكم من ذكر وأنثى»....إلخ. وعلى هذا النحو فإن الاختلاف في إطار التعددية ظاهرة صحية، فلماذا نفتقد ذلك عراقيا وحتى عربيا في السياسة والدين؟

بالحب يمكننا أن نعيد الابتسامة إلى الوطن، وبالحب نستعيد عافيته بعد معاناة طويلة من القهر، وبالحب نزرع بذور الثقة بين أبناء الشعب الواحد، وبالحب وبالحوار يعود الأمل إلى الملايين من العراقيين في بناء عراق حر وديمقراطي، وبالتالي لن يجد المحتل مكانا بيننا فيرحل، ويبقى العراق عراقا للجميع، تكون فيه العلاقة بين السنة والشيعة من جهة، والعلاقة بين العرب والأكراد من جهة أخرى، على درجة كبيرة من الوعي السياسي والتاريخي بحيث يحرص كل منهما على تحقيق التوازنات من أجل الحفاظ على وحدة العراق، ورفع مستوى السقف التضامني بين العراقيين لمواجهة الظواهر السلبية ومعالجتها بالطرق السلمية، كالتسامح والمحبة والحوار، إنها مفاتيح سحرية لو تعاملنا معها بصدق ستكون كفيلة بحل معظم هواجسنا وخلافاتنا.

هناك المئات بل الآلاف من المبدعين والفنانين والمفكرين الذين اقترنت أسماؤهم بحزب النظام السابق، تبادلوا الأدوار الآن في المنافي كمعارضة جديدة خارج الوطن، قد نختلف معهم في الرأي ولكننا يجب أن نتفق معهم في الدفاع عن الوطن، فليس كل من هو بعثي يكون بالضرورة مجرما، فإذا كانت كل فئة تستلم السلطة تعمل على نفي الفئات الأخرى عملا بما جاء في الآية الكريمة: «كلما دخلت أمة لعنت أختها»، ليت شعري هذا العراق لمن؟ وما الفرق إذن ما بين الديكتاتورية التي نرفضها وبين الديموقراطية التي ننشدها، إن جسد الأمة لا يتحمل جراحا جديدة، ولن يقبل بتكرار تجربة أخرى يعتلي فيها ديكتاتور آخر.

* فنان تشكيلي وكاتب من العراق

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط).
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN